الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٧٨

محاضرات فى المحاسبة القومية

الجزء الخامس

المهندس الراحل

دكتور يسرى مصطفى

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

العمليات الخارجية

*

ركزنا الأهتمام حتى الآن على دراسة العمليات الداخلية ، أى التى تتم بين وحدات أو مجموعات أو قطاعات تنتمى الى الاقتصاد محل الدراسة . ومن المعروف أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر أقتصاد تجرى به علاقات داخلية بحته ، ولا صلة له بالخارج . فالبلاد المختلفة تدخل مع بعضها فى علاقات أقتصادية ذات صور متعددة . ولا بد أن نأخذ فى الأعتبار هذه العمليات التى تتم بين الاقتصاد القومى والاقتصاديات الأجنبية . وتجمع عادة هذه العمليات التى ينجزها الاقتصاد محل الدراسة مع العالم الخارجى فى حسابات يطلق عليها " حسابات العمليات الأقتصادية الخارجية " .

وتعتبر حسابات العمليات الخارجية أحد أجزاء الحسابات القومية اذ هى تتكون من حسابات القطاعات المختلفة : قطاع الأعمال ، قطاع العائلات ، القطاع الحكومى ، قطاع العالم الخارجى . وعلى ذلك يمكن تعريف حسابات العمليات الاقتصادية الخارجية لدولة معينة بأنها ذلك الجزء من حساباتها القومية الذى يكون الغرض منه تقسيم وتقدير وقيد العمليات التى تمت خلال فترة محدودة بين الهيئات والمشروعات والأفراد المقيمين فى الدولة وغير المقيمين فيها أى المقيمين فى الخارج .

وواضح من التعريف السابق أنه يتحتم تحديد ما نعتبره داخل نطاق الأقتصاد القومى وما نعتبره خارجه . فالواقع أنه من الضرورى أن نرسم بوضوح الحدود التى تفصل بين الاقتصاد موضوع البحث والعالم الخارجى . وهذا التميز بين المقيمين وغير المقيمين لا يهم فقط فى تحديد العمليات التى تشملها حسابات العالم الخارجى ، وأنما أيضا فى تحديد العمليات الأجنبية التى تخرج عن نطاق الحسابات القومية .

ويمكن أن نختار بين أحد معيارين لتميز المقيمين من غير المقيمين :

أولا : التعريف الأول للمقيمين :

يعرف بعض الخبراء الحسابات القومية المقيمين بأنهم المشروعات والهيئات والأفراد الذين يقيمون بصفة معتادة داخل الحدود الاقليمية للبلد محل الدراسة . وعلى ذلك تشمل

البلد جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقيمون بصفة معتادة على أرضها . وفي هذه الحالة تقيد في الحسابات الخارجية العمليات التي تعقدها الوحدات التي تقيم بصفة معتادة في البلد محل الدراسة مع وحدات موجودة خارج حدودها . واضح أن الغرض من حسابات العمليات الخارجية المعدة على أساس هذا المعيار الاقليمي هو وصف النشاط الاقتصادي الذي يتم داخل حدود البلد ، أي وصف نشاط جميع الوحدات التي تقيم بصفة معتادة داخل حدود البلد التي تتعامل مع وحدات موجودة في الخارج .

وتجدر الاشارة الى أنه ليس دائما بالامر السهل من الوجهة العملية تطبيق هذا المعيار الاقليمي الذي يتم بمقتضاه تمييز المقيمين من غير المقيمين على أساس عمل مادي أي الوجود المادي وبصفة معتادة في بلد معينة . وترجع هذه الصعوبات بصفة خاصة الى أن جميع العمليات لا تتم دائما بين وحدات موجودة ماديا ومقيمة بصفة مستمرة في بلدين مختلفين . وعلى سبيل المثال نذكر أن بعض الافراد يتغيبون لفترة قصيرة أو طويلة عن موطنهم الذين يعيشون فيه بشكل دائم . فالى أي بلد نسند أقامة هؤلاء الافراد ؟

من الوجهة العملية فأن الدول التي تطبق المعيار الاقليمي تتناول صراحة مثل هذه الحالات وتبين الحلول التي تختارها . ونلخص فيما يلي على سبيل المثال الحلول التي أختارها خبراء الحسابات القومية في الجمهورية العربية المتحدة لمثل هذه الحالات .

فالواقع أن الحسابات القومية في الجمهورية العربية المتحدة تميز بين مجموعات أربع من الأشخاص الحقيقيين والمعنويين هي : قطاع الأعمال والقطاع العائلي وقطاع الادارة الحكومية وقطاع العالم الخارجي . ويعرف خبراء الحسابات القومية قطاع العالم الخارجي بأنه ذلك الجزء من الحسابات القومية الذي يكون الغرض منه وصف العمليات التي يعقدها جميع الأفراد والهيئات والمؤسسات التي تقع خارج الحدود الاقليمية مع القطاعات المحلية . وواضح من هذا التعريف أن المقصود بالعالم الخارجي كل ما يقع خارج الجمهورية العربية المتحدة . وعلى ذلك فالمعيار الاقليمي هو الذي أستخدم للتمييز بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي .

ولا يثير تطبيق المعيار الاقليمى على المؤسسات والمشروعات أية صعوبات اذ يكفى أن نستبعد تلك التى تقع خارج الحدود الاقليمية . وعلى ذلك فلا تقيد فى الحسابات الا العمليات التى تعقدها المشروعات أو المؤسسات الموجودة داخل الحدود الاقليمية .

وفيما يتعلق بالادارة الحكومية فأن تطبيق المعيار الأقليمى يقتضى ألا نأخذ فى الأعتبار الا الأموال التى تنفقها داخل الحدود الأقليمية . أما الأموال التى تنفق فى الخارج فتقيد فى بند " مصروفات فى العالم الخارجى " .

ويثير تطبيق المعيار الاقليمى على القطاع العائلى بعض المشكلات مصدرها قيام بعض الافراد بالسفر الى الخارج لفترة قصيرة أو طويلة واقامة بعض الأجانب بصفة مؤقتة فى الدولة . وقد أعتبر خبراء الحسابات القومية فى الجمهورية العربية المتحدة مقيما جميع الافراد الموجودين داخل الحدود الاقليمية ، ويدخل فى ذلك السائحون والطلبة والخبراء الأجانب ... الخ . وذلك على أساس أن حساب القطاع العائلى يجب أن يصف العمليات التى يعقدها جميع الأفراد المقيمين داخل الحدود . وعلى سبيل المثال فالاستهلاك العائلى يجب أن يشمل الانفاق الاستهلاكى للأجانب المقيمين بصفة مؤقتة فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما يجب أن نستبعد من هذا الاستهلاك العائلى ما ينفقه المواطنون المقيمون فى الخارج (الطلبة والخبراء ..... الخ) وتجدر الاشارة الى أنه تحقيقا للتوازن المحاسبى فأن جميع الأموال التى يأتى بها من الخارج الأجانب المقيمون فى الج ٠ع ٠م وتلك التى يحولها الى الج ٠ع ٠م . المواطنون المقيمون بالخارج تقيد فى بند " ايرادات من العالم الخارجى " كما أن جميع الأموال التى تحول الى الخارج تقيد فى بند " مصروفات فى العالم الخارجى "

ونصور فيما يلى بنود حساب قطاع العالم الخارجى كما يظهر فى الحسابات القومية للجمهورية العربية المتحدة :

استخدامات		موارد	
تصدير		استيراد	
فوائد		فوائد	
أرباح		أرباح	
ايرادات متنوعة		مصروفات متنوعة	
أقراض		أقراض	
المجموع		المجموع	

واضح من هذا الحساب أن العمليات تقيد من وجهها نظر الخارج ، فجانب الموارد يمثل أيرادات العالم الخارجي والجانب المدين يمثل مدفوعات العالم الخارجي . لذلك يطلق عليه " حساب العالم الخارجي "

ويتضح كذلك من حساب العالم الخارجي أنه يمكن تقسيم العمليات التي تقيد به الى أربعة أنواع :

١ــ عمليات متعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات . فتقيد في الجانب الدائن ايرادات العالم الخارجي مقابل ما نستورده من السلع والخدمات أي مدفوعاتنا من الواردات وتقيد في الجانب المدين مدفوعات العالم الخارجي على صادراتنا من السلع والخدمات أي أيراداتنا من الصادرات .

٢ــ عمليات متعلقة بعوائد عوامل الانتاج في شكل أرباح وفوائد ، فتقيد في الجانب الدائن ايرادات العالم الخارجي من الفوائد والارباح أي مدفوعات الخ . ع.م الى الخارج . وتقيد في الجانب المدين مدفوعات العالم الخارجي أي الفوائد والارباح التي حصلتها الخ .ع.م من الخارج .

٣ــ العمليات الجارية الاخرى التي تمت بين العالم الخارجي والقطاعات المحلية وقيد

في الجانب الدائن :

— ايرادات العالم الخارجي من قطاع الأعمال المحلي أي مصروفات قطاع الأعمال في العالم الخارجي .

— ايرادات العالم الخارجي من قطاع العائلات أي مصروفات هذا القطاع في العالم الخارجي .

— ايرادات العالم الخارجي من قطاع العائلات أي مصروفات هذا القطاع في العالم الخارجي .

أما الجانب المدين فتقيد به :

— مدفوعات العالم الخارجي لقطاع الاعمال أي أيرادات هذا القطاع الأخير من العالم الخارجي .

— مدفوعات العالم الخارجي الى قطاع العائلات بالاضافة الى المبالغ المحولة من العالم الخارجي لصالح الهيئات الأجنبية والدولية أي أيرادات القطاع العائلي من العالم الخارجي بالأضافة الى الايرادات المحولة من الخارج للهيئات الأجنبية والدولية الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة .

٤— عمليات الأقراض والأقتراض :

ثانيا : التعريف الثاني للمقيمين :

يعرف بعض خبراء الحسابات القومية المقيمين بأنهم الافراد والمشروعات والهيئات أي جميع الوحدات الأقتصادية التي ترتبط بالبلد محل الدراسة برباط محدد : الجنسية أو مركز المصالح العام . وعلى ذلك تشمل البلد جميع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية التي ترتبط بها برباط محدد بالاتفاق سواء كان هؤلاء الاشخاص موجودين داخل الحدود الاقليمية للبلد أو خارجها . وتقيد في حسابات العمليات الخارجية حسب هذا المعيار العمليات التي تعقدها الوحدات التي تعتبر ملحقة بالبلد محل الدراسة ، بصرف النظر عن مكان وجود هذه الوحدات مع وحدات غير مقيمة

وعلى العكس من ذلك فلا تقيد فى حسابات العمليات الخارجية العمليات المعقودة بين غير المقيمين حتى أذا كانوا موجودين داخل حدود البلد محل الدراسة ٠

وواضح أن الاقامة المعتادة داخل الحدود الاقليمية للبلد لا تكفى لتمييز المقيمين من غير المقيمين حسب هذا التعريف ، وأنما يجب أختيار معايير أخرى ٠ والواقع أنه يمكن أن نختار بين معياريـــن :

١ــ الجنسيـــة :

حسب هذا المعيار يعتبر مقيما فى بلد معينة كل من يتمتع بجنسيتها ٠ وعلى ذلك يعتبر التمييز بين المقيمين وغير المقيمين مشابها تماما للتمييز بين المواطنين والأجانب ٠

ويلاحظ أن تضييق معيار الجنسية لتحديد معنى الاقامة يترك بعض الثغرات ليس من السهل دائما ايجاد حل لها بمجرد الاستناد اليه ٠ وعلى سبيل المثال فلا بد من تحديد طريقة معالجة المنظمات الدولية والاشخاص الذين توجد لهم جنسية ٠٠٠ الخ ٠ وعلى العموم فنادرا ما يطبق المحاسبون القوميون عمليا الجنسية لتمييز المقيمين من غير المقيمين ٠

٢ــ مركز المصالح العـــام :

حسب هذا المعيار يؤخذ فى الأعتبار لتمييز المقيمين من غير المقيمين عدة عوامل اهمهـــا مركز المصالح العام ٠ وعلى ذلك فالأشخاص الذين يعيشون فى البلاد الأجنبية يعتبرون مقيمين فى بلدهم الأصلى أذا وجد بها مركز مصالحهم ٠ وعلى العكس من ذلك فالاشخاص الذين يوجدون فى بلد معينة يعتبرون غير مقيمين فيها اذا كان مركز مصالحهم فى خارجها ٠

ويقترح معيار مركز المصالح العام لتحديد المقيمين من غير المقيمين خبراء صندوق النقد الدولى (١) ٠ كما طبقت هذا المعيار كذلك منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى فى نظام الحسابات القومية الذى أقترحته للتطبيق فى الدول الأوربية " النظام الموحد للحسابات القومية (٢) ٠

---

(١)

(٢)

ولتمييز المقيمين من غير المقيمين يفرق صندوق النقد الدولى بين ثلاث حالات هى :

الأفـــراد : يعتبر مقيما فى بلد معينة المواطن الذى يعيش بها بشكل دائم . ويتوقف تقدير مركز المواطنين الآخرين الذين يعيشون فى الخارج على عدة عوامل ، مثلا مدة الاقامة فى الخارج ، مصدر دخولهم ، مركز نشاطهم ... الخ .

وعلى ذلك فالمعيار الأساسى الذى يقترحه خبراء الصندوق هو " مركز المصالح العام " فيعتبر أذن مقيمين فى بلدهم الأصلى أعضاء السفارات وأعضاء القوات المسلحة وطلبة بلد معينة الذين يقيمون فى الخارج .

المؤسسات : وتشمل الحكومة المركزية والحكومات المحلية والهيئات العامة والمشروعات الاقتصادية والهيئات التى لا تهدف الى الربح . وتعتبر هذه المؤسسات مقيمة فى بلد معينة اذا كانت موجودة بها وبشرط أن تعتبر جزءا لصيقا بالاقتصاد القومى .

ويفرق الصندوق فى هذا المجال بين الوكالات ( ) والفروع والشركات التابعة ( ) .

فهو يعتبر الوكالات التى توجد فى بلد معينة وتمثل مؤسسات أجنبية ملحقة بالمؤسسة الأصلية أى غير مقيمة فى البلد التى توجد بها ومقيمة فى بلد المؤسسة الأصلية .

أما الفروع والشركات التابعة فيعتبرها الصندوق ملحقة بالبلد التى تزاول فيها نشاطها أذ أنها تعتبر جزءا لصيقا باقتصاديات هذه البلد .

وللتمييز بين الوكالات والفروع يشير الصندوق الى أنه بالرغم من أن الفروع مملوكة لمؤسسات أجنبية مقيمة فى الخارج ، الا أنها تتمتع باستقلال وتعمل لحسابها الخاص أى أن أداراتها وحساباتها مستقلة عن المؤسسات الأصلية . أما الوكالات فهى تعمل لحساب المؤسسات الأصلية وبالتالى فهى غير مستقلة .

المنظمات الدوليـــة : يعتبر الصندوق هذه المنظمات الدولية غير مقيمة فى الدول التى توجد بهـا .

دار الكاتب العربى
١١١ شارع الصنادلى بالجيزة

حسابات الدخل القومى

أوضحنا فيما سبق ان طريقة اعداد الحسابات القومية بتجميع الوحدات الاقتصادية فى قطاعات او مجموعات واعداد حسابات لكل قطاع او مجموعة تقيد فيها العمليات التى تمت بينها وبين القطاعات او المجموعات الاخرى اكثر فائدة من طريقة التقدير المباشر للكميات الكلية فحسابات القطاعات أو المجموعات تمدنا بصورة تفصيلية ودقيقة للنشاط الاقتصادى بحيث يمكن الاعتماد عليها فى اعداد خطة اقتصادية أو متابعة تنفيذها . هذا فضلا عن أنه يمكننا أن نستخرج الكميات الكلية وبصفة خاصة الدخل القومى بصورة المختلفة عن طريق الحسابات المعدة للقطاعات والمجموعات التى يتم تمييزها فى الاقتصاد القومى .

ونستطيع الآن بعد أن أتممنا دراسة العمليات الاقتصادية الداخلية والخارجية أن نكمل مثالنا السابق [1] بأن ندخل فى الاعتبار حساب قطاع الادارة العامة وحساب قطاع العالم الخارجى وذلك بغرض ايضاح كيفية تقدير الناتج القومى بصوره الثلاث عن طريق حسابات مختلف القطاعات .

ونفترض لتبسيط اننا جمعنا حسابات الوحدات الاقتصادية المختلفة فى خمسة بيانها كالآتى :

(١)

حساب المشروعات

دائن		مدين	
١ ـ (٧/٢) مبيعات للأفراد	٢٣٥	٨ ـ (١/٣) مشتروات من الحكومة	٢٥
٢ ـ (٨/٣) مبيعات للحكومة	٩٠	٩ ـ (١/٤) " " الخارج	١١٠
٣ ـ (٤/٤) " للخارج	١٠٠	١٠ ـ (١/٢) أجور	٢٤٥
٤ ـ (١١/٣) تحويلات جارية من الحكومة	٢٠	١١ ـ (٦/٣) ضرائب غير مباشرة	١١٥
		١٢ ـ (٤/٣) " مباشرة	٣٠
٥ ـ (٧/٥) اجمالى تكوين رأس المال المحلى الثابت	٩٥	١٣ ـ (٢/٥) استهلاكات	١٥
		١٤ ـ (٣/٣) دخل العوامل مستحق للحكومة	٤٥
٦ ـ (٨/٥) الزيادة فى المخزون	١٥	١٥ ـ (٣/٢) دخل العوامل مستحق للأفراد	١٥
		١٦ ـ (١/٥) أدخار المشروعات	٤٥
٧ ـ مجموع الايرادات	٦٤٥	١٧ ـ مجموع المصروفات	٦٤٥

(١) انظر صفحة ٦ من الجزء الثالث

حساب العائلات

دائن		مدين	
١ — (١٠/١) اجور من المشروعات	٢٤٥	٧ — (١/١) مشتروات من المشروعات	٣٢٥
٢ — (١٠/٣) اجور من الحكومة	٨٠	٨ — (٢/٣) مشتروات من الحكومة	١٠
٣ — (١٥/١) دخل العوامل من المشروعات	١٥	٩ — (٥/٣) ضرائب مباشره	٥٠
٤ — (٥/٤) دخل العوامل من الخارج	٢٥	١٠ — (٣/٥) ادخار الافراد	١٥
٥ — (١٢/٣) تحويلات من الحكومه	٣٥		
٦ — مجموع الايرادات	٤٠٠	١١ — مجموع المصروفات	٤٠٠

(٣)

حساب الحكومة

دائن		مدين	
١ — (٨/١) مبيعات للمشروعات	٢٥	٨ — (٢/١) مشتروات من المشروعات	٩٠
٢ — (٨/٢) مبيعات للافراد	١٠	٩ — (٢/٤) مشتروات من الخارج	٣٥
٣ — (١٤/١) دخل العوامل من المشروعات	٤٥	١٠ — (٢/٢) اجوروم رتبات	٨٠
٤ — (١٢/١) ضرائب مباشرة من المشروعات	٣٠	١١ — (٤/١) تحويلات للمشروعات	٢٠
٥ — (٩/٣) ضرائب مباشرة عن الافراد	٥٠	١٢ — (٥/٢) تحويلات للافراد	٣٥
٦ — (١١/١) ضرائب غير مباشرة	١١٥	١٣ — (٤/٥) فائض الايرادات	١٥
٧ — مجموع الايرادات	٢٧٥	١٤ مجموع المصروفات	٢٧٥

(٤)

حساب العالم الخارجى

دائن		مدين	
١ - (٩/١) واردات المشروعات	١١٠	٤ - (٣/١) صادرات المشروعات	١٠٠
٢ - (٩/٣) واردات الحكومة	٣٥	٥ - (٤/٢) دخل العوامل من الخارج	٢٥
		٦ - (٥/٥) صافى الاقراض للدولة	٢٠
٣ - ايرادات العالم الخارجى	١٤٥	٧ - مصروفات العالم الخارجى	١٤٥

(٥)

الحساب الموحد للعمليات الرأسماليه

دائن		مدين	
١ - (١٦/١) ادخار المشروعات	٤٥	٧ - (٥/١) اجمالى تكوين رأس المال الثانية	٩٥
٢ - (١٣/١) مقابل الاستهلاكات	١٥	٨ - (٦/١) الزيادة فى المخزون	١٥
٣ - (١٠/٢) ادخار الافراد	١٥		
٤ - (١٣/٣) ادخار الحكومة	١٥		
٥ - (٦/٤) صافى الاقتراض من العالم الخارجى	٢٠		
٦ - اجمالى تكوين راس المال	١١٠	٩ - اجمالى تكوين راس المال	١١٠

نستطيع أن نستخلص من الحسابات السابقة تقديرات الناتج القومى بصوره المختلفة.

فالواقع أنه يمكن تمثيل النشاط الاقتصادى لدولة معينة بدائرة، على الوجه الآتى :

(١) انتاج سلع وخدمات
(٢) دخول تتولد عن هذا النشاط الانتاجي
(٣) وتستخدم هذه الدخول في الانفاق على الاستهلاك او الاستثمار

ففي كل دولة من الدول تتضافر عوامل الانتاج المختلفة في سبيل خلق قيم جديدة في صورة سلع وخدمات ذات قيمة . وتحصل عناصر الانتاج هذه على عوائد دخول نظير اشتراكها في العمليات الانتاجية . وهذه الدخول التي تتولد عن النشاط الانتاجي تستخدم في عمليات متعلقة بالاستهلاك او في عمليات متعلقة بتكوين راس المال اي الاستثمار .

وبعبارة اخرى يمكن النظر الى الناتج القومي من ثلاث زوايا :

زاوية الانتاج : الناتج القومي هو القيمة المضافة المتولدة عن الانشطة الانتاجية .

زاوية التوزيع : الناتج القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لعناصر الانتاج نظير مساهمتها في العمليات الانتاجية .

زاوية الاستخدام : الناتج القومي يساوي الاستهلاك زائدا الاستثمار .

ويمكن تقدير الناتج القومي بصوره الثلاث السابقة باستخراج الارقام التي تقابل العناصر المكونة لكل منها وتجميعها

أولا : الناتج القومي :

الغرض من تحليل النشاط الاقتصادي من زاوية الناتج المضاف هو قياس النشاط الانتاجي للدولة وتحديد مقدار مساهمة كل قطاع في هذا النشاط . وتجدر الاشارة الى ان المقياس الصحيح للناتج المتولد عن النشاط الانتاجي هو القيمة المضافة وليس القيمة الاجمالية للانتاج .

والقيمة الاجمالية للانتاج عبارة عن مجموع السلع والخدمات ذات القيمة التي تم انتاجها في الدولة محل الدراسة خلال فترة زمنية محددة اما الناتج المضاف او القيمة المضافة فعبارة عن القيمة الاجمالية للانتاج ناقصا قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها واستهلاكها كمستلزمات انتاج

وسيطة خلال نفس الفترة . فالقيمة المضافة اذا عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج .

ويتم استبعاد مستلزمات الانتاج حين تقدير الناتج المضاف حتى نتجنب الازدواج في تقدير الناتج . وعلى سبيل المثال اذا افترضنا ان القيمة المضافه المتولدة من مشروع للغزل تبلغ ١٠٠٠ جنيه . وان مشروع للمنسوجات استخدم هذا الغزل كمستلزمات انتاج وسيطة وبلغت قيمة انتاجه ١٥٠٠ جنيه . فاذا اضفنا قيمة الغزل الى قيمة المنسوجات حين تقدير القيمة المضافة للمشروعين ادى ذلك الى ازدواج حيث تحتسب قيمة الغزل مرتين . وعلى ذلك فاذا اردنا حساب القيمة المضافه لهذين المشروعين فاما ان نكتفى بحساب قيمة الناتج النهائى اى المنسوجات ١٥٠٠ جنيه واما ان نحسب القيمه المضافه المتولده فى كل مشروع على حده ، وهى فى مثالنا السابقه عباره عن ١٠٠٠ جنيه ، بالنسبه لمشروع الغزل و٥٠٠ جنيه (١٥٠٠ — ١٠٠٠) بالنسبه لمشروع المنسوجات وهذا يعنى ان القيمة المضافه المتولده من المشروعين عباره عن ١٥٠٠ جنيه .

ونستطيع ان نقدر الناتج القومى الاجمالى من الحسابات السابقه بجمع القيم المضافة المتولده عن القطاعات المختلفه .

أ — قطاع المشروعات :

من الواضح حساب قطاع المشروعات فى مثالنا السابق هو حساب مجمع اى انه يصف النشاط الانتاجى لجميع المشروعات . وقد سبق ان درسنا عملية التجميع وعرفنا انها تتكون من حذف العمليات التى تعقدها المشروعات بعضها مع بعض (العمليات الوسيطة) بحيث تتبقى فقط العمليات بين مجموع هذه المشروعات والقطاعات الأخرى .

ويساهم قطاع المشروعات بأكبر نصيب فى الناتج القومى الاجمالى ، ونبين فيما يلى مقدار مساهمته هذه :

١/١	مبيعات للأفراد	٣٢٥
٢/١	مبيعات للحكومة	٩٠
٣/١	مبيعات للخارج	١٠٠
٥/١	اجمالى تكوين رأس المال الثابت	٩٥
٦/١	الزيادة فى المخزون	١٥
		٦٢٥

ناقصا	٨/١ مشتروات من الحكومة	٢٥
	٩/١ مشتروات من الخارج	١١٠
		١٣٥
	مساهمة قطاع المشروعات فى الناتج القومى الاجمالى	٤٩٠

وواضح ان مساهمة قطاع المشروعات فى الناتج القومى الاجمالى تساوى مجموع الانتاج ناقصا المشتروات من الحكومة ومن الخارج ٠

ب ـ قطاع الادارة الحكومية :

من الواضح ان هذا القطاع لايشمل المشروعات العامة حيث ادمجت فى قطاع المشروعات ٠ وعلى ذلك يصف هذا الحساب فقط مصادر ايرادات النشاط الاجتماعى للقطاع الحكومى والطريقة التى استخدمت بها هذه الموارد ٠

وقد سبق أن درسنا الحلول المتعددة لتقدير قيمة الخدمات الحكومية المتعلقة بالنشاط الاجتماعى اى الخدمات التى تقدمها الحكومة مجانا او بمقابل رمزى ٠ ونختار الحل الأكثر شيوعا الذى يتم بمقتضاه تقدير ماأضافته الحكومة من قيمة جديدة من هذا النشاط الاجتماعى على أساس قيمة مشترواتها من السلع والخدمات أى قيمة ماتنفقه من اجور ومرتبات شاملة الأعباء الاجتماعية المتعلقة بها التى تدفعها الحكومة ٠ وواضح أننا نستبعد مشتروات الحكومة من المشروعات منعا للازدواج حيث تعتبر هذه المشتروات مبيعات للمشروعات ٠

وقد سبق أن بينا (١) أن التحويلات تستبعد من العناصر المكونة للدخل القومى على اعتبار أنها تمثل مجرد نقل لدخل من وحدة الى أخرى دون أن يترتب عليها زيادة فى الانتاج الجارى وأن الدخول التى تكون عناصر الدخل القومى عبارة عن تلك التى يقابلها زيادة فى الانتاج

(١) أنظر صفحة ٢٦ من الجزء الثانى

الجارى من السلع والخدمات اى خلق لقيمة جديدة ٠

ونبين فيما يلى مقدار مساهمة قطاع الادارة الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى :

١٠/٣	أجور ومرتبات	٨٠
٨/٣	مشتروات من المشروعات	٩٠
٩/٣	مشتروات من الخارج	٣٥
		٢٠٥
ناقصا ٨/٣	مشتروات من المشروعات	٩٠
٩/٣	مشتروات من الخارج	٣٥
		١٢٥
	مساهمة قطاع الادارة الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى	٨٠

جـ ــ قطاع العالم الخارجى :

تقاس مساهمة العالم الخارجى فى الناتج القومى الاجمالى على اساس الفرق بين الدخول التى يحصل عليها المقيمون فى البلد محل الدراسة نظير اشتراكهم فى النشاط الانتاجى فى العالم الخارجى ٠ والدخول التى يحصل عليها المقيمون فى الخارج نظير مساهمتهم فى النشاط الانتاجى المحلى لهذا البلد ٠ وعلى ذلك فيتعين اضافة الرصيد (السالب او الموجب) للدخول المحصلة من الخارج ناقصا الدخول المدفوعة للخارج الى اجمالى الناتج المحلى للوصول الى اجمالى الناتج القومى ٠

ويمكن تقدير مساهمة قطاع العالم الخارجى فى الناتج القومى الاجمالى كالآتى :

٥/٤	دخل العوامل من الخارج	٢٥
	دخل العوامل المستحق الى الخارج	—
	مساهمة العالم الخارجى فى الناتج القومى الاجمالى	٢٥

الناتج القومى الاجمالـــى :

يتضح مما سبق أن اجمالى الناتج القومى يتمثل فى الآتى :

مساهمة قطاع المشروعـــــات	٤٩٠
مساهمة قطاع الادارة الحكوميـــة	٨٠
مساهمة قطاع العالم الخارجـــى	٢٥
الناتج القومى الاجمالـى	٥٩٥

— ------

ثانيا : الدخل القومي :

في هذه الحالة ننظر الى الناتج القومي من زاوية الدخول التي تتولد عن الانتاج في شكل أجور وايجارات وفوائد وأرباح أي العوائد التي تستحق لعوامل الانتاج مقابل مساهمتها في العمليات الانتاجية .

فالواقع أن كل وحدة انتاجية تستخدم مستلزمات الانتاج (١) وعددا من عوامل الانتاج في سبيل خلق سلع وخدمات ذات قيمة . وفي المجتمعات الحديثة حيث يسود النظام التبادلي لا يتم توزيع هذا الانتاج مباشرة على أصحاب عوامل الانتاج أو المواد الاولية ... الخ وانما يتم بيع هذا الانتاج في الأسواق . وتستخدم حصيلة المبيعات في دفع قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطه وكذلك العوائد المستحقة لعوامل الانتاج . وعلى ذلك يمكن القول انه يتولد عن الانتاج دخول تستحق للعوامل التي تساهم في العمليات الانتاجية .

وواضح مما سبق أن :

الانتاج بسعر التكلفة = مستلزمات الانتاج + عوائد عوامل الانتاج .

اى ان :

عوائد عوامل الانتاج = الانتاج بسعر التكلفة — مستلزمات الانتاج .

وقد سبق أن بينا في الطريقة الاولى لتقدير الناتج القومي أن القيمة المضافة بسعر التكلفة = الانتاج بسعر التكلفة — مستلزمات الانتاج .

وعلى ذلك نجد ان :

عوائد عوامل الانتاج = القيمة المضافة بسعر التكلفة .

وان :

عوائد الانتاج + الضرائب غير المباشرة — الاعانات = القيمة المضافة بسعر السوق .

وبذلك يمكن القول ان تقدير الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة او بطريقة الدخول لابد وان تؤدي الى نفس النتيجة مادامت البيانات التي تستخدمها دقيقة ومادامت المفاهيم واحدة في مختلف

---

(١) من امثلتها الخامات والمواد الأولية والطاقة والوقود ومصاريف الدعاية والاعلان ومصاريف النور والمياه ... الخ

الأحـــوال ٠

فاذا افترضنا على سبيل المثال ان حساب الانتاج لمشروع معين كالآتى :

المصروفـــات		الايـــرادات	
مشتروات من السلع والخدمات للاستخدام فى الاستهلاك الدورى	٢٢٠٠	مبيعـــات	٥٠٠٠
ضرائب غير مباشـــرة	٧٠٠	اعانات انتاج محصلة	٦٠٠
اجـــور	٢٠٠٠		
فوائد مدعوعـــة	٢٠٠		
ايجـــارات	٢٠٠		
أربـــاح	٣٠٠		
	٥٦٠٠		٥٦٠٠

يمكن تقدير مساهمة هذا المشروع فى الناتج القومى باحدى الطريقتين السابقتين كالآتـى :

طريقة الدخـــول

مساهمة المشروع فى الناتج القومى بسعر التكلفة

عوائد عوامل الانتاج

اجور + فوائد + ايجارات + ارباح

= ٢٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠ + ٣٠٠

= ٢٧٠٠

مساهمة المشروع فى الناتج القومى بسعر السوق ٠

= عوائد عوامل الانتاج + الضرائب غير المباشرة — الاعانات

= اجور + فوائد + ايجارات + ارباح + ضرائب غير مباشرة — اعانات

= ٢٠٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠ + ٣٠٠ + ٧٠٠ — ٦٠٠

= ٢٨٠٠

طريقة القيمة المضافـــة :

مساهمة المشروع فى الناتج القومى بسعر التكلفة

= القيمة المضافة بسعر التكلفة

= الانتاج بسعر التكلفة ـ مستلزمات الانتاج

(١) = (تكلفة عوامل الانتاج (×) + مستلزمات الانتاج) ـ مستلزمات الانتـــاج

= (٢٢٠٠ + ٢٧٠٠) ـ ٢٢٠٠

= ٢٧٠٠

(٢) = (المبيعات + الاعانات ـ الضرائب غير المباشرة) ـ مستلزمات الانتـــاج

= (٥٠٠٠ + ٦٠٠ ـ ٧٠٠) ـ ٢٢٠٠

= ٤٩٠٠ ـ ٢٢٠٠

= ٢٧٠٠

مساهمة المشروع فى الناتج القومى بسعر السوق .

= القيمة المضافة بسعر السوق

= الانتاج بسعر السوق ـ مستلزمات الانتاج

(١) = (تكلفة عوامل الانتاج + مستلزمات الانتاج + الضرائب غير المباشـــرة ـ الاعانات) ـ مستلزمات الانتاج .

= (٢٢٠٠ + ٢٧٠٠ + ٧٠٠ ـ ٦٠٠) ـ ٢٢٠٠

= ٢٨٠٠

(٢) = الانتاج بسعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة ـ الاعانات) ـ مستلزمات الانتـــاج .

(×) تمثل تكلفة عوامل الانتاج العوائد التى تستحق لهذه العوامل مقابل اشتراكها فى العمليات الانتاجية حيث تعتبر تكلفة يتحملها المشروع من جهة ودخلا تستحقه عوامل الانتاج من جهة أخرى .

= (٤٩٠٠ + ٧٠٠ — ٢٠٠) — ٢٢٠٠

= ٢٨٠٠

(٣) = المبيعات — مستلزمات الانتاج

= ٥٠٠٠ — ٢٢٠٠

= ٢٨٠٠

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أنه اذا نظرنا الى الناتج القومى من زاوية الدخول التى تستحق لعوامل الانتاج نظير مساهمتها فى العمليات الانتاجية فأن :

الناتج القومى بسعر التكلفة

= عائد العمل + عوائد الملكية

= الاجور + الفوائد الصافية + الايجارات + الارباح ٠

الناتج القومى بسعر السوق ٠

= عائد العمل + عوائد الملكية + الضرائب غير المباشرة — الاعانات ٠

وواضح أن الدخول التى تعتبر من عناصر الدخل القومى عبارة عن تلك التى يقابلها زيادة فى الانتاج الجارى من السلع والخدمات أى خلق لقيمة جديدة ٠ وقد سبق أن درسنا سبب استبعاد التحويلات من العناصر المكونة للدخل القومى ٠ (٠)

وعائد العمل عبارة عن الأجور أى مجموع ما يستحق للمشتغلين مقابل عملهم خلال الفترة موضوع الدراسة ، وتشمل :

الأجور الفعلية المستحقة للمشتغلين لدى الغير مقابل اجر (عمال الشركات ٠٠٠٠٠٠ الخ) والاجور المحتسبة للمشتغلين لدى الغير بدون أجر (المتطوعين ٠٠٠ الخ) ولاصحاب الاعمال الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم (المزارعون الذين يقومون بزراعة الارض التى يملكونها)

---

(٠) انظر صفحة ٢٥ و ٢٦ من الجزء الثانى ٠

— الأجور النقدية والاجور العينية اى المزايا العينية التى يحصل عليها المشتغلون (ملابس وسكن ٠٠٠ الخ)

— مايتقاضاه المشتغلون من اجور اضافية ومكافآت ٠٠٠ الخ

— مايقتطع من الاجور قبل دفعها الى المشتغلين لأغراض التأمين الاجتماعى والادخار ٠

كما يتم حساب الاجور قبل خصم الضرائب المباشرة حيث تعتبر هذه الضرائب من مكونات الدخل القومى بسعر التكلفة ٠ (١)

أما عوائد الملكية فتشمل الدخول لتى تتولد عن استخدام حقوق التملك اى

— الفوائد الصافيـــة ٠ (٢)

— الايجارات النقدية أو المحتسبة لاصحاب الاراضى والمبانى الذين يقومـــون باستغلالها بانفسهم

— الارباح الاجمالية الموزعة والمحتجزة لمختلف الأغراض٠

وكذلك الارباح المحتسبة لاصحاب الأعمال الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم ٠

هذا ويتم حساب عوائد الملكية قبل خصم الضرائب المباشرة ٠

ونستطيع تقدير اجمالى الناتج القومى بسعر السوق بطريقة الدخول من الحسابات السابقة (x) على الوجه التالى :

الدخل المتولد فى قطاع المشروعات :

١٠/١	أجور	٢٤٥
١٤/١	دخل العوامل مستحق للحكومة	٤٥
١٥/١	دخل العوامل مستحق للأفراد	١٥
١٦/١	ارباح غير موزعـــة	٤٥
١٢/١	ضرائـــب مباشـــرة	٣٠
		٣٨٠

(١) سبق ان درسنا معالجة الضرائب غير المباشرة ٠ انظر صفحة ٢٦ حتى ٢٨ من الجزء الثانى ٠
الجزء الثانى (٢) سبق ان درسنا معاجة الفوائد فى تقديرات الدخل القومى ٠ انظر صفحة ٢٨ حتى ٣٢
(x) انظر صفحة ٨ حتى ١٠ من الجزء الخامس

الدخل المتولد فى الادارة الحكومية

١٠/٣	أجـــور	٨٠

الدخل المتولد من المعاملات مع العالم الخارجى

٥/٤	دخل العوامل من الخارج	٢٥
ناقصـــا ـــــ	دخل العوامل مستحق للخارج	-
		٢٥

وعلى ذلك نصل الى الدخل القومى باضافة :

الدخل المتولد فى قطاع المشروعـات	٣٨٠
الدخل المتولد فى الادارة الحكومية	٨٠
الدخل المتولد من المعاملات مـــع العالم الخارجـــى	٢٥
الدخـــل القومـــى	٤٨٥

واذا أردنا الانتقال من الدخل القومى الى اجمالى الناتج القومى بسعر السوق فمـــا علينا الا أن نضيف الاستهلاكات والضرائب غير المباشرة ونطرح الاعانـــات :

	١٣/١	الاستهلاكات	١٥
	١١/١	ضرائب غير مباشرة	١١٥
ناقصـــا	٤/١	أعانـــات	٢٠
			١١٠
		اجمالى الناتج القومى بسعر السوق	٥٩٥

ويلاحظ أننا حسبنا الدخل القومى عن طريق جمع الدخول المتولدة فى القطاعات المختلفة ونستطيع تقدير هذا الدخل عن طريق جهة التحصيل بجمع الدخول المستحقة للقطاعات المختلفة كالآتى :

الدخل المستحق لقطاع الافراد

١/٢	أجور من المشروعات	٢٤٥
٢/٢	أجور من الحكومة	٨٠
٣/٢	دخل العوامل من المشروعات	١٥
٤/٢	دخل العوامل من الخارج	٢٥
		٣٦٥

الدخل المستحق للمشروعات

١٦/١	أرباح غير موزعة	٤٥
١٢/١	ضرائب مباشرة	٣٠
		٧٥

الدخل المستحق لحكومة

٣/٣	دخل العوامل من المشروعات	٤٥
	الدخل القومى	٤٨٥
١٣/١	استهلاكات	١٥
١١/١	ضرائب غير مباشرة	١١٥
٤/١	اعانات	٢٠
ناقصا	اجمالى الناتج القومى بسعر السوق	٥٩٥

هذا وتقدير الناتج القومى بطريقة الدخول المستحقة لعوامل الانتاج مقابل اشتراكها فى العمليات الانتاجية يفيد بصفة خاصة فى معرفة نصيب كل عامل من هذه العوامل فى القيمة المضافة ٠ والى جانب ذلك فان الحصول على تقديرات الدخل القومى لعدة سنوات متتالية يمكننا من مقارنة هذه الدخول ومعرفة زيادتها أو نقصها على مر السنين ٠

ثالثا : الانفاق القومى :

فى هذه الحالة ننظر الى الناتج القومى من زاوية استخدام الدخول التى تستحق لعوامل الانتاج نظير مساهمتها فى العمليات الانتاجية ٠

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار + (الصادرات ـ الواردات)

ويطلق على الناتج القومى فى هذه الصورة الانفاق القومى حيث ان استخدامات الدخول المتولدة عن الانتاج تمثل انفاق الوحدات الاقتصادية المختلفة ٠

ويمكن أن نستخرج من الحسابات السابقة (×) العناصر المكونة للانفاق القومى على الوجه الآتى :

الاستهلاك النهائى :

المقصود بالاستهلاك النهائى استخدام السلع والخدمات فى اشباع الحاجات النهائية ٠ وعلى ذلك لا يشمل الاستهلاك النهائى مشتروات المشروعات من السلع والخدمات لاستخدامها فى انتاجها الدورى (المشتروات من مستلزمات الانتاج) حيث تعتبر استهلاكا وسيطا ٠

ويشمل الاستهلاك النهائى استهلاك الحكومة واستهلاك الافراد من السلع والخدمات ٠

أ ـ الاستهلاك الخاص : من حيث المبدأ يجب أن يعبر الاستهلاك الخاص عن قيمة السلع والخدمات التى تم فناؤها بالاستخدام ٠ ومن الوجهة العملية يقدر الاستهلاك الخاص على أساس المصروفات الجارية للافراد المتعلقة بمشتروات السلع والخدمات ، وعلى ذلك يعتبر

(×) انظر صفحة ٨ حتى ١٠ من الجزء الخامس ٠

أن السلع والخدمات قد تم فناؤها بمجرد شرائها . ولايؤخذ فى الاعتبار التغير فى المخزون لدى الافراد . ويشمل الاستهلاك الخاص:

— المشتروات الجارية للافراد والهيئات التى لاتستهدف الربح من السلع والخدمات وكذلك المزايا العينية التى يحصلون عليها فى شكل ملابس ، أغذية ، سكن ... الخ

— الاستهلاك النهائى للمنتجين مباشرة لجزء من منتجاتهم . ومثال ذلك الاستهلاك الذاتى للمنتجات الزراعية أى استهلاك المزارعين وعائلاتهم مباشرة جزء من انتاجهم الزراعى دون المرور بالسوق . ويشمل الاستهلاك الخاص كذلك القيمة الايجارية المحتسبة للمساكن التى يشغلها أصحابها .

ب — الاستهلاك العام : يتمثل فى الزيادة فى مشتروات الحكومة (×) عن مبيعاتها من السلع والخدمات . ومن الواضح ان المقصود بمشتروات الحكومة هو مصروفاتها الجارية فقط دون مصروفاتها الرأسمالية . ويشمل الاستهلاك العام :

مدفوعات الاجور

صافى مشتروات الحكومة من السلع والخدمات اى اجمالى المشتروات ناقصا المبيعات

ونستطيع ان نستخرج من الحسابات السابقة عناصر الاستهلاك النهائى كالآتى :

الاستهلاك الخاص

٢/٧	مشتروات من المشروعات	٣٢٥
٢/٨	مشتروات من الحكومة	١٠
		٣٣٥

الاستهلاك العام

٣/١٠	أجور	٨٠
٣/٨	مشتروات من المشروعات	٩٠

(×) الواضح ان المقصود هو قطاع الخدمات العامة فقط .

	٩/٣	مشتروات من الخارج	٣٥
			٢٠٥
ناقصا	١/٣	مبيعات للمشروعات	٢٥
	٢/٣	مبيعات للأفراد	١٠
			٣٥
			١٧٠

اجمالى للاستثمار المحلى :

اجمالى الاستثمار المحلى اواجمالى تكوين رأس المال المحلى هو عملية (×) استخدام السلع والخدمات فى تكوين طاقات انتاجية جديدة او المحافظة على طاقات انتاجية موجودة أصلا فى المجتمع او تجديدها . والاستثمار يعبر عن نشاط انتاجى بمقتضاه تقام المبانى بجميع أنواعها ويجرى انشاء الطرق وتعبيدها وتشق الترع والمصارف وتستصلح الاراضى للزراعة وتقام الكبارى والمرافق العامة كمياه الشرب والمجارى ... الخ ويجرى تجهيز تلك المنشآت بالآلات والمعلومات والأدوات اللازمة للانتاج . ويعبر كل ذلك عن الاستثمار فى تكوين الأصول الثابتة (٥) . ويعتبر كذلك استثمارا الزيادة فى المخزون من السلع بأنواعها المختلفة أى المواد الأولية والسلع نصف المصنوعه والسلع المصنوعة . (٢)

ويتمثل اجمالى تكوين راس المال المحلى فى الحسابات السابقة

٥/١	اجمالى تكوين راس المال المحلى الثابت	٩٥
٦/١	الزيادة فى المخزون	١٥
		١١٠

(×) اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ، صفحة ٢٣ .

(٥) " " " " " " " " " ٢٣ .

(٢) انظر فى التمييز بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية ، الجزء الثانى ، صفحة ١٦ الى ٢١

الصادرات ناقصا الـــواردات

تشمل الصادرات المبيعات من السلع والخدمات فى الخارج وكذلك عوائد عوامـــــل الانتاج المحصلة من الخارج ٠ كما أن المقصود بالواردات ليس فقط مشتروات السلع والخدمـــات من الخارج وانما أيضا عوامل الانتاج المدفوعة الى الخارج ٠

ويتبين من حساب قطاع العالم الخارجى ان الصادرات

٤/٤	صادرات المشروعات	١٠٠
٥/٤	دخل العوامل من الخارج	٢٥
		١٢٥

ناقصا الـــواردات

١/٤	واردات المشروعات	١١٠
٢/٤	واردات الحكومة	٣٥
		١٤٥
		— ٢٠

ونستطيع أن نصل الى اجمالى الناتج القومى باضافة :

الاستهلاك الخـــاص	٣٣٥
الاستهلاك العـــام	١٧٠
اجمالى الاستثمار المحلى	١١٠
(الصادرات ـ الواردات)	— ٢٠
	٥٩٥

الحسابات القومية فى الجمهورية العربية المتحدة

تعتبر سنة ١٩٥٢ نقطة تحول هامة فى تاريخ الحسابات القومية فى الجمهورية العربية المتحدة . فمنذ ذلك التاريخ أخذ نطاق البحث فى هذا المجال يتسع وينتظم وتتغير أهدافه وفى نفس الوقت أخذ صفة رسمية .

الحسابات القومية قبل عام ١٩٥٢ :

تركزت المحاولات التى أعدت قبل عام ١٩٥٢ على التقدير المباشر لبعض الكميات الكلية ، وعلى ذلك فقد كانت هذه التقديرات قاصرة عن تصوير النشاط الاقتصادى تصويرا شاملا . ولم يكن أعداد هذه التقديرات موضع اهتمام الحكومة بل قام بها بعض الأفراد الذين رأوا " ضرورة توجيه الانظار نحو الفوائد الجمة التى يمكن جنيها من قيام الدولة ببذل الجهد فى هذا السبيل " (١)

وكانت التقديرات التى أعدت فى هذه الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ غير منتظمة حيث لم تكن تعد سنويا وانما أعدت لسنوات قليلة ومتفرقة .

وأهم المحاولات التى أعدت قبل عام ١٩٥٢ هى تقديرات الدكتور محمود أنيس للدخل القومى بصورة الثلاث ولبعض الكميات الكلية الأخرى فى السنوات من ١٩٣٧ حتى ١٩٤٥ ولعامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ (٢)

الحسابات القومية منذ عام ١٩٥٢ :

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عقدت الحكومة العزم على السير بخطى واسعة نحو تنمية الاقتصاد القومى وبالتالى رفع مستوى معيشة الشعب . وقد أتبعت الحكومة أسلوب التخطيط فى سبيل تحقيق المعدل السريع للتنمية وفى سبيل ضمان استمرار مجهودات التنمية بنجاح . وقد

---

(١) لجنة التخطيط القومى " الحسابات القومية المصرية عن سنة ١٩٥٤ " مذكرة رقم ٧٤ .

(٢) أنظر M.A.ANIS, " A study of the National Income of Egypt", L'Egypt Contemporaine, No 361-362, Novembre-Decembre 1950, No 271 Janvier 1953.

بدأ التخطيط بشكل جزئى فى أول الأمر ثم تطور الى تخطيط شامل يهتم بكافة القطاعات والأنشطة وذلك اعتبارا من العام الحالى ٦٠ / ١٩٦١ حيث بدأنا فى تنفيذ الخطة القومية الشاملة التى ترمى الى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات أعتبارا من ذلك العام .

وقد ترتب على أهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واتباعها أسلوب التخطيط لتحقيقها أن أهتمت بأمر أعداد الحسابات القومية كما أتسع مفهومها وأصبحت تعد بصفة منتظمة فالواقع أن الحسابات القومية تعتبر الاداة الرئيسية لاعداد الخطة الشاملة ومتابعة نتائج تنفيذها .

فلم يعد أمر أعداد الحسابات القومية اعتبارا من عام ١٩٥٢ شيئا خاصا يحظى بأهتمام بعض الباحثين وانما أصبح عاما يحظى باهتمام الحكومة . فقد تم فى عام ١٩٥٤ أنشاء قسم خاص فى مصلحة الاحصاء مهمته أعداد تقديرات سنويا فى القوت المناسب وبالفعل قامت مصلحة الاحصاء بأعداد أولى التقديرات الرسمية التى شملت الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ .

ولم يعد الاهتمام ينحصر على التقدير المباشر للكميات الكلية بل أصبح الاهتمام الرئيسى يتركز فى وصف جميع الظواهر التى تمثل النشاط الاقتصادى والمالى فى الدولة فى زمن معين وذلك عن طريق تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات تعد لكل منها حسابات تقيد فيها مختلف العمليات الاقتصادية التى تقدم بين هذه القطاعات فى فترة معينة . فعلى أثر انشاء لجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٥ بدأت أولى محاولات اعداد حسابات قومية تفصيلية وشاملة تناولت النشاط الاقتصادى لسنة ١٩٥٣ . ثم أعدت بعد ذلك أكثر من محاولة لتصوير النشاط الاقتصادى الذى تحقق فى السنوات من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ وللسنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ . وقد أصبح أعداد الحسابات القومية منذ ذلك التاريخ جزءا من العمل النظامى الذى يقوم به جهاز التخطيط وتستخدم هذه الحسابات القومية المعدة عن سنوات سابقة فى أعداد ميزانيات اقتصادية سنوية وتجدر الاشارة الى أن جهاز التخطيط لا يقوم فقط بأعداد هذا النوع من الحسابات القومية وانما يقوم أيضا بأعداد أنواع أخرى من أمثلتها حسابات التدفقات النقدية والمالية وجداول التداخل الصناعى أى المستخدم المنتج ... الخ .

ونعرض فيما يلى لأنواع الحسابات القومية التى يعدها جهاز التخطيط فى الجمهورية

العربية المتحدة والتى تتضمنها كتب الخطة وتشمل :

أولا : الجدول الاقتصادى المختصر

ثانيا : جداول الموازين السلعية ٠

ثالثا : جداول تدفقات السلع الوسيطة ٠

أولا ـ الجدول الاقتصادى المختصر :ـ

يوضح الجدول رقم (١) الجدول الاقتصادى المختصر كما هو مبين فى القسم العاشر من كتب الخطة وذلك لسنة الأساس ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ٠

ويمر أعداد هذا الجدول بثلاث مراحل ٠

(أ) أعداد حسابات القطاعات أى تجميع حسابات الوحدات الاقتصادية فى قطاعات ٠

(ب) تقسيم العمليات التى تجريها القطاعات فيما بينها أى تحديد العمليات التى تقيد فى حسابات القطاعات ٠

(جـ) أعداد الجدول الاقتصادى المختصر الذى يتضمن حسابات مختلف القطاعات ٠

(أ) أعداد حسابات القطاعات :ـ

لاعداد حسابات القطاعات تقوم أولا بتحديد الوحدات الاولية ثم يفتح لكل منها حسابات وأخيرا يتم تجميع هذه الحسابات وأخيرا يتم تجميع هذه الحسابات لتحصل على حسابات لمجموعات لها معناها من الناحية القومية ٠

تحديد الوحدات الاولية :ـ

يتم هذا التحديد على أساس أن الوحدات تتميز بأستقلالها الاقتصادى فى اتخاذ القرارات ، وعلى سبيل المثال أشره ، شركة ٠٠٠ الخ ٠ وعلى ذلك فالوحدة الاولية هى وحدة قرارية تصدر عنها قرارات ومن ثم تصرفات تدخل ضمن دائرة النشاط الاقتصادى أى تتعلق أما

بالانتاج أو الاستهلاك أو الاضافة الى رأس المال ٠

أعداد حسابات للوحدات الاولية :ـ

سبق أن أوضحنا أنه قد جرت عادة خبراء الحسابات القومية فى سبيل توضيح نشاط الوحدات المختلفة أن يفصلوا بين نشاطها المتصل بالانتاج وذلك المرتبط بتخصيص واستخدام الدخل ٠ وحيث أن كل ما ينتج خلال فترة معينة لا يستهلك فى نفس الفترة فهم يفرقون كذلك بين العمليات الجارية من جهة والعمليات المتعلقة بتكوين رأس المال من جهة أخرى ٠ وعلى ذلك سيعد لكل وحدة أقتصادية ثلاث حسابات (١)

- حساب أنتاج ٠
- حساب تخصص ٠
- حساب رأس مال ٠

ومن الطبيعى أن يختلف عدد هذه الحسابات (٢) وطرق العناصر المكونة لها حسب طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تزاوله الوحدات وكذلك الامكانيات الاحصائية الموجودة (٣)

تجميع الحسابات الاولية فى مجموعات :ـ

راعى خبراء الحسابات القومية فى الج ٠ع ٠م عامل التجانس حين تجميع الوحدات الاقتصادية فى قطاعات ٠ وقد سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع (٤) وأوضحنا أن التجميع بهذه الطريقة يتم على أساس عوامل اقتصادية واجتماعية بحيث تكون نتيجته مجموعات متجانسة فى السلوك ٠

---

(١) على سبيل المثال لايعد حساب أنتاج القطاعات التى لاتقوم بأى نشاط انتاجى ٠

(٢) على سبيل المثال لايعد حساب انتاج للقطاعات التى لا تقوم بأى نشاط انتاجى ٠

(٣) أنظر صفحة ٥ حتى ٢١ من الجزء الثانى ٠

(٤) انظر صفحة ٩ من الجزء الاول وصفحة ١١ حتى ١٣ من الجزء الثالث ٠

وتجدر الاشارة الى أن استيفاء شرط التجانس المطلق يقتضي تجميع الوحدات الأولية في مجموعات صغيرة عددها كبير جدا لذلك لا يهتم المحاسبون القوميون من الوجهة العملية الا بالتجانس في نواحي معينة فقط مما يساعد على تكوين مجموعات صغيرة العدد توفي بخدمة الغرض المحدد ويسهل تحليلها والاستفادة منها .

كما يلاحظ أنه كثيرا ما يقتصر المحاسبون القوميون على أعداد حسابات انتاج وتخصيص ورأس مال لعينة من كل مجموعة من الوحدات ثم تقدير العناصر المكونة لهذه الحسابات لكل مجموعة من الوحدات التي تمثلها العينة . هذا وقد يلجأ المحاسبون القوميون الى التقدير المباشر للعناصر المكونة لهذه الحسابات بصفة خاصة في حالة عدم قيام الوحدات بأمساك حسابات

ونستطيع أن نستخلص من الجدول رقم (١) أن الحسابات القومية في الج ع م تميز أساسا بين قطاعات أربعة وأنه يتم تحليل نشاط هذه القطاعات من طريق استخدام ثلاثة حسابات ، ويوضح ذلك الشكل التالي :

	حساب الانتاج	حساب التخصيص	حساب رأس المال
قطاع الاعمال			
قطاع العائلات			
قطاع العالم الخارجي			

يلاحظ أن عدد الحسابات يختلف من قطاع لآخر . كما يلاحظ أن هناك حساب واحد لقطاع العالم الخارجى . ويسجل هذا الحساب جميع عمليات العالم الخارجى مع القطاعات المحلية .

ويتكون قطاع الاعمال من جميع الوحدات الاقتصادية التى تقوم بانتاج السلع والخدمات وبيعها أساسا فى الاسواق بسعر له علاقة مع سعر التكلفة . وقد تم تبويب المشروعات المختلفة حسب نوع النشاط الرئيسى للمشروع أى الانتاج الاكثر اهمية مع غض النظر عن الانتاج القومى . وعلى ذلك فقد تم تجميع المشروعات ذات النشاط الرئيسى المتماثل فى مجموعة واحدة بحيث أصبح عندنا حساب حساب انتاج لكل مجموعة من المشروعات التى تزاول أساسا نفس النشاط . والى جانب ذلك فقد تم التمييز بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .

أما فيما يتعلق بقطاع العائلات فالمقصود بالعائلة مجموعة الافراد الذين تربطهم عادة رابطة الدم أو الزواج ويأويهم مسكن واحد ويقومون بالانفاق من مورد مشترك . ويضم هذا القطاع الافراد الذين يهدفون بتصرفاتهم الى أشباع حاجاتهم المعيشية وكذلك الهيئات التى لا تهدف الى الربح كالجمعيات الخيرية ..... الخ ويشير خبراء الحسابات القومية فى الـ ج ع م (١) الى أن قصور البيانات قد أدى الى تجميع مجموعة العائلات فى قطاع واحد . وانهم سيقومون بأعداد حسابات تفصيلية عن قطاع العائلات فى المستقبل نظرا لان التفهم الواقعى لسلوك قطاع العائلات يستوجب تقسيمه الى عدد من مجموعات العائلات المتجانسة من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وعلى سبيل المثال فقد يكون من المفيد أن تميز الحسابات بين عائلات الريف والحضر من ناحية وبين عائلات أصحاب المشروعات وعائلات المستخدمين من ناحية أخرى .

قطاع الادارة الحكومية :

ويتكون من الهيئات العامة والمصالح الحكومية التى تقوم بانتاج الخدمات وتقديمها للافراد مجانا أو مقابل رمزى ليس له علاقة حقيقية مع سعر التكلفة مثل خدمات الامن والعدالة .. الخ .

قطاع العالم الخارجى :—

المقصود بالعالم الخارجى كل ما يقع خارج الجمهورية العربية المتحدة . ويتكون هذا القطاع من جميع الافراد والهيئات والمؤسسات التى تقع خارج الحدود الاقليمية ممن يتعاملون

(١) لجنة التخطيط القومى — مذكرة رقم ٧٤ .

وتوضح الجداول (فى الملحق رقم ١) تفصيل مختلف حسابات هذه القطاعات كما هى مبينة فى القسم العاشر من كتب الخطة وذلك لسنة الاساس ١٩٥٩/ ١٩٦٠ .

(ب) تقسيم العمليات :-

يتم تقسيم العمليات الاقتصادية الى مجموعات ثم الى أنواع كثيرة .

تقسيم العمليات الى مجموعات :-

يميز الاطار المحاسبى فى هذا المجال بين أربعة مجموعات من العمليات :

- مجموعة المعاملات السلعية . ويقصد بها المعاملات التى تنصب على السلع والخدمات

- مجموعة المعاملات التحويلية . ويقصد بها العمليات التى يترتب عليها أنتقال الاموال بدون مقابل محدد واضح خلال الفترة موضوع الاعتبار .

- مجموعة المعاملات التى تنصب على عوامل الانتاج . ويقصد بها الدخول التى تستحقها عوامل الانتاج مقابل مساهمتها فى العمليات الانتاجية .

- مجموعة المعاملات المالية . ويقصد بها جميع العمليات التى تنصب على الحقوق والالتزامات أى عمليات الاقراض أو الاقتراض أو سداد أو استرداد القروض السابقة .

التميز بين الانواع المختلفة من العمليات :-

يقتم تقسيم مجموعات العمليات السابقة تقسيما أكثر تفصيلا . وبالرجوع الى الجدول الاقتصادى المختصر (رقم ١) نجد أنه ينقسم الى أربعة أقسام :-

يشمل القسم الاول مجموعة العمليات السلعية وهى عبارة عن القيمة المضافة والموارد واستهلاك الافراد والادارة الحكومية واجمالى تكوين رأس المال والصادرات .

- ويضم القسم الثانى من الجدول مجموع الدخول والتحويلات :-

وتشمل مجموعة المعاملات التحويلية :-

أقساط التأمين على الحياة ٠

التعويضات الاجتماعيـة ٠

التعويضات عن التأمينات العامة ٠

تعويضات تأمين على الحياة

التعويضات المختلفة ٠

التبرعات ٠

الديون المعدومة ٠

أعانات الانتاج ٠

الاعانة الحكومية للافراد والهيئات التى لا تهدف لربح ٠

الاعانات الرأسمالية من قطاع الادارة الى قطاع الاعمال الحكومية ٠

المعاشات والمكافآت ٠

الرسوم الجمركية بما فيها رسوم الانتاج على الواردات ٠

الضرائب غير المباشرة ٠

رسوم الانتاج على السلع المحليـة ٠

الرسوم الاخرى المختلفة ٠

المدفوعات الاخرى المتنوعة للأدارة ٠

المصروفات فى العالم الخارجى ٠

الايرادات من العالم الخارجى ٠

تداول الأصول الاصول المستعملـة ٠

أما الدخول التى تستحق لعوامل الانتاج فتشمل :

- الفوائد المترتبة على النشاط الانتاجى ٠
- الاجور والمهايا النقدية والعينية ٠
- أقساط التأمين الاجتماعى ٠

- صافى كوبونات الشركات المساهمة ٠
- مكافآت اعضاء مجالس الادارة ٠
- أرباح قطاع الاعمال الحكومى المحولة لقطاع الادارة ٠
- أرباح المحولة من القطاع غير المنظم الى القطاع العائلى ٠

ويلاحظ أن الارباح المحتجزة فى قطاع الاعمال لاتظهر فى هذا القسم ٠

أما القسم الثالث من الجدول فيبين الارصدة وتشمل :—

- أجمالى أرباح الانتاج ، عبارة عن باقى طرح بنود الاستخدامات من بنود الموارد فى حساب الانتاج لقطاع الاعمال ٠ يومثل هذا الرصيد الارباح التى ترحل الى جانب الموارد من حساب التخصيص ٠
- الارباح المحتجزة فى قطاع الاعمال ٠ وهى عبارة عن الفرق بين ايرادات ونفقات حساب التخصيص لقطاع الاعمال ٠ ويرحل هذا الرصيد الى جانب الموارد من حساب رأس المال ٠
- أدخارات القطاع العائلى ٠ عبارة عن الفرق بين أيرادات ونفقات حساب التخصيص لقطاع العائلات ٠ ويرحل هذا الرصيد الى جانب الموارد من حساب رأس المال ٠
- فائض العمليات الجارية للادارة الحكومية ٠ عبارة عن الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية لقطاع الادارة الحكومية ٠ ويرحل هذا الرصيد الى جانب الموارد من حساب رأس المال ٠

ويضم القسم الرابع من الجدول مجموعة المعاملات المالية وتشتمل :—

- أقساط استهلاك القروض ٠
- الاقراض وسداد القروض ٠
- الاقتراض واسترداد القروض ٠

(ج) الجدول الاقتصادى المختصر (جدول رقم ١) :—

يشمل هذا الجدول جميع حسابات القطاعات لسنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ٠ كما يضم العمليات الاقتصادية التى تمت فى الج ٠ع ٠م وبينها وبين الخارج خلال نفس السنة ٠

فاذا نظرنا الى الأعمدة نجد أنها توضح بالتفصيل الايرادات والنفقات لكل قطـــاع واذا نظرنا الى الجدول فى الاتجاه الثانى نجد أنه يبين الموارد المتاحة ووجوه استخداماتهـا المختلفة ٠ وعلى سبيل المثال فيما يلى بيان الموارد السلعية المتاحة ووجوه استخدامها :ـ

الأستخدامـــات		الموارد السلعيـــة	
(مليون جنيـــه)		(مليون جنيـــه)	
٩٧٥ر —	الاستهلاك العائلى	١٢٢٤ر٢	القيمة المضافـــة
٥٧ر٩	الاستهلاك العـام	٢٤٧ر٦	الواردات
٨٠ر١	تكوين رأس المال الثابت فى الادارة الحكوميـــة ٠		
١١٤ر٨	تكوين رأس المال فى قطـاع الأعمـال ٠		
٩ر —	استثمارات القطاع العائلى فى مبانى سكنية ٠		
٢٣٥	الصادرات		
١٤٧١ر٨	الجملـة	١٤٧١ر٨	الجملـة

كذلك أذا نظرنا مثلا الى السطر المتعلق بالضرائب المباشرة نجد أن الأدارة الحكوميـــة قد حصلت من هذه الضرائب مبلغ ٦٤ر٨ مليون جنيه وأن القطاعات التى قامت بدفعها هى :ـ

	(مليون جنيـــه)
قطاع الأعمال	٥١ر٥
قطاع العائلات	١٣ر٣
	٦٤ر٨

ويتضح مما سبق أن الجدول الاقتصادى المختصر يتميز بسهولة قرائته وبأنه غنى بالمعلومات التى يمكن استخلاصها منه .

وتستخدم الجداول الاقتصادية المعدة عن سنوات سابقة فى رسم الصورة المتوقعة للتصرفات الاقتصادية المستقبلة أى فى أعداد الميزانية القومية .

كما يمكن عن طريق الجدول الاقتصادى قياس وتقدير الكثير من جوانب النشاط الاقتصادى، ومثال ذلك الاستهلاك القومى والادخار القومى والناتج القومى بصورة الثلاث ... الخ . فالواقع أنه من السهل تقدير أى من هذه الكميات الكلية من الجدول الاقتصادى وذلك باستخراج العناصر التى تتكون منها وجمعها . ونقدم فيما يلى على سبيل المثال باستخلاص العناصر التى تتكون منها بعض الكميات الكلية وذلك عن طريق الجدول الاقتصادى المختصر :

أجمالى القيمة المضافة بسعر السوق :-

	(مليون جنيه)
القيمة المضافة فى قطاعات الأعمال	١٢٢٤ر٢
القيمة المضافة فى قطاع الادارة الحكومية	
أجور ومهايا ١٢٩ر٢	
أقساط تأمين اجتماعى ٦ر١	
ايجارات محتسبة مجازا على المبانى التى تملكها الادارة الحكومية ٢ر-	
	١٣٧ر-
القيمة المضافة فى قطاع العائلات (عبارة عن جملة الاجور التى يدفعها أعضاء هذا القطاع الى المستغلين بالمنازل والمستغلين بالهيئات التى لاتهدف الى الربح)	١٦ر-
صافى عوائد عوامل الانتاج الاجنبية	٤ر-
الناتج القومى بسعر السوق	١٣٧٧ر٩

الأنفاق القومى بسعر السوق :

الأستهلاك الخاص

استهلاك القطاع العائلى من

السلع والخدمات ـ ر ٩٧٥

أجور المشتغلين بالمنازل ـ ر ١٦

٩٩١

الاستهلاك العام

الاجور التى تدفعها الادارة

الحكومية ٢ ر ١٢٩

أقساط تأمين اجتماعى ١ ر ٦

الايجارات المجازية ـ ر ٢

المستلزمات من السلع والخدمات ٩ ر ٥٧

٢ر ١٩٥

أجمالى الاستثمارات المحلية :

استثمارات قطاع الاعمال ٨ر ١١٤

استثمارات قطاع الادارة الحكومية ١ ر ٨٠

استثمارات القطاع العائلى ـ ر ٩

٩ ر ٢٠٣

اجمالى الاستثمارات المحلية

الصادرات ناقصا الواردات :

الصادرات

صادرات سلعية ـ ر ٢٣٥

فوائد وأرباح محصلة من الخارج ٥ ر ٣

٥ ر ٢٣٨

ناقصا الواردات :—

واردات	٦ر٢٤٧
فوائد وأرباح مدفوعة للخارج	١ر٣
	٧ر٢٥٠
(—)	٢ر١٢
الانفاق القومى بسعر السوق	٩ ر ١٣٧٧